(مترجمة)

العناوين:

- **السيسي يكافح من أجل البقاء في الحكم**
- **نمو عدم المساواة في العالم**
- **الحكومة الأمريكية تغلق مرة أخرى**

التفاصيل:

السيسي يكافح من أجل البقاء

فقد السيسي الكثير من حسن النية الني وضعها فيه الشعب المصري في عام 2013 مع اقتصاد في تراجع مستمر وانتخابات ستجري في آذار/مارس. وهو يلجأ إلى أساليب حسني مبارك الذي زور دائمًا الانتخابات للبقاء في السلطة. فقد خرج أحمد شفيق الرئيس السابق لجهاز المخابرات المصرية من سباق الانتخابات الرئاسية بعد تأكيده بأنه تعرض للتهديد بحملة تشويه. وأكد محمد أنور السادات، المعارض ابن أخ الرئيس الهالك الذي يحمل نفس الاسم، أنه لن يخوض الانتخابات أيضًا لأن المناخ ليس مناسبًا لإجراء انتخابات حرة. وأفيد أن الجيش المصري اعتقل هذا الأسبوع رئيس الأركان السابق سامي عنان بسبب "التحريض" وذلك بعد أيام من إعلان نيته الترشح ضد السيسي في الانتخابات الرئاسية المقبلة. يفتقر السيسي إلى أي من السمات التي وجدت في أسلافه. فتكشف لغته وسلوكه عن قدرات متواضعة للغاية لضابط في الجيش برز في وقت تراجع الجيش المصري، دون أن يملك أية مؤهلات سياسية. لهذا السبب لم يتردد في إراقة دماء آلاف المصريين كما رأينا في أحداث نادي الحرس الجمهوري. وهو ما يكشف أن السيسي ضعيف جدًا لدرجة أنه لن يقبل بأي تحد في الانتخابات.

نمو عدم المساواة في العالم

نشرت منظمة أوكسفام الخيرية للتنمية تقريرها السنوي عن عدم المساواة، يوم الاثنين 22 كانون الثاني/يناير. وتقرير الإدانة هذا نُشر ليتزامن مع اجتماع لبعض أغنى الأشخاص في العالم في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. وأكد التقرير أن 42 شخصًا يملكون ثروة تعادل ثروة 3.7 مليار شخص على مستوى العالم. كما سلط الضوء على أن 82٪ من الثروة العالمية التي حُصدت في عام 2017 ذهبت إلى أغنى 1٪ من سكان العالم. وحاول عدد من مؤيدي الرأسمالية الطعن في منهجية هذه الأرقام، ولكن الرئيس التنفيذي لمنظمة أوكسفام مارك غولدرينغ سلط الضوء على أنه "كيفما نظرتم إليه، فإنه يعتبر مستوى غير مقبول من عدم المساواة". وعدد الفضائح على مدى السنوات القليلة الماضية هو شهادة على مستوى عدم المساواة على الصعيد العالمي كما كشفت مصادر مثل "أوراق برادايس" و"أوراق بنما"، فالأغنياء يدفعون ضرائب قليلة، ويتحمل الفقراء كافة التكاليف.

الحكومة الأمريكية تغلق مرة أخرى

احتفل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالذكرى السنوية الأولى كرئيس بشكل مهين في الوقت الذي تغلق فيه الحكومة مؤسساتها. وكان يتعين على الكونغرس أن يصدر مشروع قانون الاعتمادات (الميزانية) ويوقعه الرئيس دونالد ترامب بحلول منتصف ليلة الجمعة 19 كانون الثاني/يناير. وبما أنه لم يجر الاتفاق على الإنفاق، فإن الحكومة الاتحادية ستغلق أبوابها فعليًا. ويطلق الجمهوريون عليه اسم إغلاق شومر، ويُتهم زعيم الأقلية بمجلس الشيوخ تشاك شومر، الذي قاد الديمقراطيين إلى منع مشروع القانون. لكن الديمقراطيين يقولون إن لديهم اتفاقًا بشأن الهجرة - نقطة خلاف رئيسية - قبل أن ينسحب الرئيس. إن السبيل لتحقيق مكاسب سياسية تافهة بين السياسيين الأمريكيين لا يعرف حدودًا، إذ لا توجد أية مشكلة عندهم بإغلاق الحكومة كلها لمجرد تحقيق مكاسب شخصية.